هنأ وزير الداخلية بنيل ثقة المجلس بأغلبية 35 صوتاً مقابل 13.. وطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة قوانين «الداخلية والدفاع» غير مكتمل الأركان

الغانم: إدراج استجوابَي الكندري و السبيعي لرئيس الوزراء على جدول أول جلسة مع جواز تأجيل المساءلتين حسب اللائحة

هنأ رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بتجديد الثقة بعد رفض 35 نائبا لطلب طرح الثقة.

وأعلن الغانم عن تسلمه رسميا استجوابين من قبل النائب د. عبدالكريم الكندري، والنائب الحميدي السبيعي لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد .

وقال الغانم في تصريح صحافي في مجلس الأمة أمس «جلسة اليوم (أمس) جلسة خاصة دعوت لها للتصويت على طلب طرح الثقة الذي قدم في استجواب النائب شعيب المويزري للوزير أنس الصالح وتم تجديد الثقة به بعد رفض 35 نائبا للطلب وتأييد 13 نائبا».

وذكر الغانم أن استجواب النائب د. عبدالكريم الكندري لسمو رئيس مجلس الوزراء مكون من ثلاثة محاور، في حين أن استجواب النائب الحميدي السبيعي مكون من محورين، مبينا أنه وفقا للإجراءات اللائحية تم إبلاغ سمو الرئيس بالاستجوابين وسيدرجان على جدول أعمال أول جلسة قادمة في الاول من سبتمبر المقبل.

وأوضح الغانم أنه وفقا للمدد اللائحية فمن حق سمو رئيس مجلس الوزراء طلب تأجيل مناقشة الاستجوابين في الجلسة القادمة والمدرج على جدول أعمالها استجواب وزير التربية ووزيرالتعليم العالي د.سعود الحربي.

من جهة أخرى، قال الغانم «البعض ادعى بأن هناك طلب جلسة خاصة يوم أول من أمس الثلاثاء وأني لم ألتزم باللائحة ولم أوجه الدعوة لعقدها».

وأوضح الغانم أن هناك قرارا من المجلس بتاريخ 24 مارس 2020 بتفويض وتكليف مكتب المجلس بتحديد مواضيع الجلسات بعد جائحة كورونا، مبينا أن هذا يشمل الجلسات العادية والخاصة.

وقال الغانم «قبل طلب عقد الجلسة الخاصة الذي قدمه النائب محمد المطير ومجموعة من النواب هناك طلبات أخرى قدمت، منها طلب النائب عبدالله الكندري وآخرين لعقد جلسة خاصة بشأن دعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي لا تقل أهمية عن هذه الجلسة ولم يحتج أو يصرح مثلما صرح به الآخرون لأنه يريد العنب ولا يريد الناطور».

وأضاف الغانم أن طلبات الجلسات الخاصة المكتملة الأركان لائحيا ستعرض على مكتب المجلس، وستكون هناك مواعيد لأيام تلك الجلسات.

وذكر الغانم أن النائب صفاء الهاشم ومجموعة من النواب قدموا ايضا طلبا محددا مكتمل الأركان اللائحية لمناقشة مشروع القانون بشأن المنطقة الشمالية (مدينة الحرير)، مضيفا «هذا الطلب مدرج وموجود ونسقوا مع مكتب المجلس وستكون هناك جلسة خاصة له».

وأشار الغانم إلى أن النواب الذين قدموا طلب الجلسة لتكون يوم أمس طلبوا فيه جلسة خاصة يوم الثلاثاء 25 أغسطس لمناقشة وإقرار القوانين ذات الصلة بلجنة الداخلية والدفاع بشأن حق الإدلاء بأكثر من صوت.

وقال الغانم قائلا «لا يوجد شيء عام اسمه القوانين ذات الصلة بل أنت تحدد هذه القوانين وتذكرها إما كتقارير أو كقوانين، وما يساند هذا القول هو ما جاء في المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس والتي نصت على (للرئيس أن يدعو لاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك، وعليه أن يدعو إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة المطلوب عرضه).

وأضاف الغانم «هذا الطلب مرفوض لسببين أولهما أنه غير مكتمل الأركان اللائحية وأيضا لن يدرج قبل الطلبات الأخرى، فليس هناك أحد أحسن من أحد، ومن لا يعرف باللائحة يستطيع أن يسأل، لكن تقدم طلبات غير لائحية وتريد من الرئيس أن يفرضها على الآخرين، لا».

وأشار الغانم إلى أن ما ورد في مضبطة جلسة 24 مارس بالصفحة 233 والتي خولت مكتب المجلس تحديد مواضيع الجلسات رد على كل ما يثار.

من جانب آخر، قال الغانم «الفلاش ميموري الذي أرسله نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية إلى المجلس والمتعلق بالتسريبات موجود بالأمانة العامة وبعض النواب منهم النائب د. بدر الملا استمع له، ورئيس لجنة التحقيق طلب نسخة أيضا ووافقت له على ذلك فلا يوجد حجر على أي معلومة ونتعامل بكل شفافية وكل وضوح».

لمشاهدة الفيديو
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

المويزري: رفض طرح الثقة بوزير الداخلية لن يثنيني عن الاستمرار في محاسبة الحكومة

شعيب المويزري

أعرب النائب شعيب المويزري عن أسفه لاستمرار النهج الحكومي في المخالفات والتجاوزات وعدم احترام الدستور، مؤكدا أن قرار مجلس الأمة برفض طلب طرح الثقة بوزير الداخلية لن يثنيه عن الاستمرار في محاسبة الحكومة وستكون هناك جولة أخرى مع هذه الحكومة وفق الدستور.

وقال المويزري في تصريح صحافي عقب الجلسة إن رفض المجلس طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح لا يعني الخسارة، معتبراً أن الخسارة تكمن في عدم احترام البعض للدستور والسكوت عن المتجاوزين والمخالفين للقانون.

ورأى أنه لم يكن هناك أي ردود فعل من قبل النواب المؤيدين للوزير تتعلق بمحاور استجوابه ولم يقدموا أي تبرير لأفعاله، مضيفاً أن مداخلاتهم خلال الجلسة كانت عبارة عن هجوم شخصي ضده.

ورفض مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس الأربعاء طلبا لطرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، بتصويت 35 نائبا بعدم الموافقة على الطلب، فيما صوت 13 نائبا بالموافقة على طلب طرح الثقة من إجمالي 48 نائبا.

وكان مجلس الأمة قد ناقش الاستجواب الموجه من النائب شعيب المويزري إلى وزير الداخلية في جلسة 18 أغسطس الجاري، وعقب المناقشة قدم 10 نواب طلباً بطرح الثقة بالوزير. والنواب الموقعون على الطلب هم محمد هايف وتامر السويط وعبد الكريم الكندري ومحمد المطير ونايف المرداس العجمي وشعيب المويزري وحمدان العازمي وخالد العتيبي وعادل الدمخي وعبد الله فهاد العنزي.

لمشاهدة الفيديو

الرويعي: لجنة التحقيق في «الماليزي» تجتمع اليوم بحضور بعض المسؤولين

د.عودة الرويعي

أعلن رئيس لجنة التحقيق الخاصة بقضية الصندوق الماليزي النائب د.عودة الرويعي عن عقد الاجتماع الثاني للجنة غدا (اليوم) لمناقشة آلية عملها ومخاطبة الجهات المطلوب استدعاؤها. وقال الرويعي في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس، إن اللجنة عقدت اجتماعها الأول عقب تشكيل اللجنة وتم اختيار رئيس اللجنة والمقرر، لافتا الى ان اجتماع اللجنة غدا سيتم بحضور بعض المسؤولين للمثول امام لجنة التحقيق.

وأضاف الرويعي أن اللجنة وجهت خطابا رسميا الى رئيس مجلس الأمة للحصول على نسخة من التسجيلات الموجودة لدى الأمانة العامة، وهذا ما تم وحصلت اللجنة على التسجيلات الخاصة بالقضية. وأكد أن التسجيلات سيتم عرضها على لجنة التحقيق وتحديد يوم لمراجعتها بشكل متصل أيا كانت مدة هذه التسجيلات، موضحا ان اللجنة ستتفق على كيفية مراجعتها وتفريغها وفق مهامها وحدودها والخطوات اللاحقة المتعلقة بقضية الصندوق الماليزي.

لمشاهدة الفيديو

دميثير يُطالب بالابتعاد عن الصراعات السياسية

خلف دميثير

أثنى النائب خلف دميثير على إدارة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم للجلسة الخاصة للتصويت على طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وتمنى دميثير في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس عقب الجلسة، على الرئيس الغانم ان يبذل قصارى جهده في التصدي لمحاولات البعض إهدار وقت المجلس في المناوشات والسجالات.

وتمنى ان تكون نتائج الجلسات مثمرة وتصب في صالح المواطنين ومعيشتهم من خلال إنجاز قوانين ومقترحات مهمة، بدلا مما أسماها «صراعات وتجاذبات وصدامات سياسية» بلا جدوى.

ولفت إلى أن هناك مقترحا تم تقديمه لتمديد تأجيل اقساط المواطنين في البنوك لمدة 6 أشهر أخرى، مطالبا بتضافر جهود الجميع لإنجازه.

واستغرب دميثير من «زحمة» الاستجوابات التي تمت خلال الأسبوعين الماضيين بالرغم من قرب انتهاء عمر المجلس وحلول الانتخابات النيابية، مشددا على ضرورة التفكير في الإنجازات التي تفيد المواطن.

وقال دميثير إن تقديم الاستجواب ليس قضية استعراض او تسابق خاصة ان النواب موجودون كأعضاء في المجلس منذ 4 سنوات ماضية، متسائلا ما السبب في تقديم تلك الاستجوابات في الفترة الأخيرة من عمر المجلس؟

وشدد دميثير على ضرورة التعاون ووضع مصلحة الكويت والمواطنين فوق كل اعتبار، متمنيا أن يستفيد المواطن من نتائج الاستجوابات لا ان تكون علة على كاهله.

هايف: سأتقدم باستجواب لوزير الداخلية اليوم بمحاور جديدة

محمد هايف

أعلن النائب محمد هايف عن عزمه التقدم غدا (اليوم) باستجواب إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وقال هايف في تصريح بمجلس الأمة أمس إن الاستجواب المزمع تقديمه غدا (اليوم) يتضمن محاور جديدة لم تكن ضمن محاور الاستجواب الذي قدمه النائب شعيب المويزري وانتهى بتقديم 10 نواب طلب طرح الثقة بالوزير، ثم رفض المجلس الطلب في جلسته الخاصة امس.

البابطين: الصالح وزير إصلاحي..وتصويتي بمنحه الثقة عن قناعة

عبد الوهاب البابطين

أشاد النائب عبد الوهاب البابطين بالنهج الإصلاحي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، مبينا أن تصويته بمنحه الثقة جاء انسجاما مع قناعاته وما يرضي ضميره.

وقال البابطين في تصريح صحافي بمجلس الأمة «أقف هنا أعلن عن موقف يرسم خارطة للمبدأ والصدق مع الذات، فأنا لا أتعامل مع الوزراء إلا بمسطرة واحدة ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص والأدوار، والمزاجية في الموقف لم تكن في يوم من الأيام أسلوب عملي منذ بداية العمل بمجلس الأمة».

وأضاف «عدم طرحي الثقة بوزير الداخلية ليس صك غفران عن أي تصرف لاحق»، مبينا أنه اتخذ موقفه بعدم طرح الثقة بالوزير لأنه اختار طريق الاصلاح الفعلي الميداني من خلال جملة من الإجراءات التي طلب من الوزير اتخاذها.

وبين أنه طالب وزير الداخلية بإيقاف مدير عام أمن الدولة عن العمل وإجراء تحقيق فوري فيما ظهر من تسريبات وإحالة الملف فورا إلى النيابة العامة، مؤكدا أن الوزير استجاب لكل تلك المطالب.

وأوضح البابطين أن مشكلة الفساد أو التسريبات الموجودة في أي قطاع من القطاعات لا تنتهي بإزاحة الوزير ولا يمكن ضمان أن يقوم الوزير اللاحق بالإجراءات المطلوبة.

ولفت إلى أن بعض الأصوات ظهرت في الأيام السابقة لجلسة مناقشة طلب طرح الثقة تنادي بطرح الثقة بالوزير وأن من يطرح الثقة بالوزير هو الإصلاحي وأن من لا يطرح الثقة بالوزير هو إنسان فاسد أو مفسد.

وشدد البابطين على أنه يقبل النصيحة ولكنه لا يوجه من أي طرف من الأطراف ممن يحملون في طياتهم أفكارا مسمومة أو توجيها غير مبرر.

وقال «لن نخضع في هذه المواقف إلا لضمائرنا وقناعاتنا وحرصنا على مراعاة الله جل وعلا فيما نعمل وحبنا للكويت وأهلها، والسياسة بالنسبة لي ليست فن الممكن بل هي جرأة الوقوف مع الحق دون النظر للارتدادات السلبية».

وأضاف البابطين معلقا « هو أمر قاس جدا أن يوهموك بأن الشارع يقف ضدك ولكن الأقسى من هذا الشعور عندما تشعر بأنك خسرت نفسك أمام قضايا مستحقة تحتاج وقفة».

وشدد على أنه لا يقبل المزايدة ممن يدعي أنه يوجه الشارع الكويتي، لافتا إلى أنه سبق أن وقع كتاب عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء السابق في الاستجواب الذي قدمه النائب حمدان العازمي، وأعلن عن عدم التعاون السياسي مع حكومة سمو الشيخ جابر المبارك مجتمعة عندما شطبت الاستجوابات.

ولفت البابطين الى أنه عند ظهور قضية صندوق الجيش أعلن بعد استقالة الحكومة عن أنه في حالة عودة سمو الشيخ جابر المبارك إلى منصبه فسيقوم باستجوابه على هذه القضية.

وأشار إلى تقدمه باستجوابين سابقين لوزير الإعلام السابق الشيخ سلمان الحمود ووزير النفط السابق بخيت الرشيدي، كما وافق على طرح الثقة بعدد من الوزراء، وفي المقابل أعلن تأييده لبعض الوزراء المجتهدين طوال فترة السنوات الأربع السابقة.

وأكد البابطين أنه ليس بحاجة للوقوف ضد وزير الداخلية أنس الصالح لكي يثبت أنه يملك الجرأة على المعارضة، موضحا أن موقفه بتجديد الثقة بالوزير نابع من أسباب عدة.

وأوضح أن المستجوب لم يثبت تربح الوزير أو ارتكابه مخالفة، لاسيما أن المادة 131 من الدستور والمذكرة التفسيرية للدستور نصت بشكل واضح على أنه لا يمنع أن تكون للوزير أسهم أو سندات أو حصص في شركة تتمتع بالشخصية المعنوية.

وبين البابطين أنه كان يتمنى من النائب المستجوب أن يعرض في جلسة الاستجواب مناقصة واحدة يثبت من خلالها تربح الوزير أو مساهمته بتربح شركته أو شركات أهله.

ورأى أنه أمر محزن التطرق لزوجة الوزير في قضية لم تكن ضمن محاور الاستجواب وأن يطرح أنها متهمة بقضية النصب العقاري على الرغم من أن زوجة الوزير صدرت ثلاثة أحكام قضائية من ثلاث درجات التقاضي بالبراءة، كما أنها هي المتضررة من قضية النصب العقاري.

واعتبر البابطين أن الأمر الأخطر هو ربط عملية فقدان ملف قضية تيماس بقضية زوجة الوزير بينما هو أبعد ما يكون عن الواقع ، مستطردا بالقول «أريد أن أحدث الصادقين وكل من يفهم المنطق كيف أطرح الثقة بالوزير أمام هذه المشاهد».

ولفت البابطين الى أن المحور الثاني من الاستجواب تم التطرق فيه إلى شخص بحريني تم حبسه 3 سنوات في قضية نصب واحتيال وتوجد بحقه قضايا أخرى من ذات النوع وعندما خرج بعد الـ 3 سنوات تم تجديد حبسه مرة أخرى بأمر النيابة العامة لأن هناك قضايا أخرى تنظر بحقه.

وبين أنه تم وضع صورة أخرى لشخص مكبل اليدين وهو على الأرض وقيل إنه هكذا تتصرف وزارة الداخلية مع من تلقي القبض عليهم، ولكن تبين أن هذا الشخص متهم وموجود الآن في السجن بسبب قضايا أخلاقية.

وأشار إلى ان النائب المستجوب قال إن النيابة العامة هي التي استدعت النائب البنغالي في حين أن النيابة لا تملك استدعاء أي طرف إلا بوجود بلاغ أو شكوى، مؤكدا أن استدعاء النائب البنغالي تم ضمن حملات متتالية قامت بها وزارة الداخلية لمتابعة عدد من القضايا.

وتابع البابطين «أنا من تقدمت برسالة واردة للمجلس تتحدث عن قضية النائب البنغالي وأثرت أسماء شركات في القاعة وقلت إني سأسلم هذه الملفات لوزير الداخلية ليتخذ بها إجراء»، مؤكدا أن وزير الداخلية قام فعلا باتخاذ الإجراء بالتحقيق في الواقعة وإحالتهم للنيابة.

وأوضح أنه فيما يتعلق بقضية إتلاف 60 ألف ملف في المباحث الجنائية قبل أن يقدم النائب محمد المطير بهذا الخصوص قام هو بالاتصال بوزير الداخلية وطلب اتخاذ إجراء وهو ما تم بتشكيل لجنة تحقيق وإحالة الشخص للنيابة العامة.

وأكد أنه أمام هذه المشاهد لا يمكن أن يطرح الثقة بوزير استجاب فعليا للعديد من القضايا التي تمت إثارتها.

ورأى البابطين ان محور الجداول الانتخابية يحتاج إلى تعديل تشريعي، مبينا أن البيانات التي عرضت من النائب المستجوب ناقصة في حين أن الوزير كان يصحح للمستجوب بأن هناك 37 ألف عنوان يحتاجون إلى تعديل من خلال مخاطبة رسمية من وزارة الداخلية للبطاقة المدنية.

ولفت إلى أنه بمجرد أن ظهرت بعض التسريبات بعد الاستجوابات صرح بأنه لن يمنح صك غفران للوزير في جلسة اليوم (أمس) ما لم يتخذ الوزير إجراءاته بإيقاف مدير عام إدارة أمن الدولة عن العمل وتشكيل لجنة تحقيق فورية وإحالة الملف برمته إلى النيابة، وقد استجاب الوزير لهذه المطالب.

ورأى البابطين أنه لا يمكن تحميل المسؤولية السياسية لوزير الداخلية عن التسريبات التي ظهرت قبل أن يتم تحديد تواريخ هذه التسريبات، وطالما أنه يقوم بإجراءات سليمة.

واستغرب موقف النواب الذين يطالبون وزير الداخلية بتحمل المسؤولية السياسية والاستقالة على خلفية تسريبات قضية الصندوق الماليزي في حين أنهم منحوا الثقة لوزير المالية المسؤول عن وحدة التحريات المالية التي حققت في الموضوع نفسه .

وأكد البابطين رفضه خلط الأوراق وخاصة فيما يتعلق بتسريبات أمن الدولة لأن هناك إجراءات اتخذت وأحيل الموضوع إلى جهات التحقيق ثم إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة ليكون تحت نظر اللجنة النيابية المشكلة للتحقيق في قضية الصندوق الماليزي.

وتساءل «لو كان من سرب التسجيلات المتعلقة بالأمن الوطني للكويت إنسانا وطنيا فهل ينشر هذه التسجيلات أم يذهب إلى النيابة العامة ويقدم ما لديه من أدلة؟».

وأكد البابطين أنه لا أحد يختلف على خطاب سمو نائب الأمير الشيخ نواف الأحمد عندما ظهر بكلمة واضحة المعالم خاطب فيها أبناء الشعب الكويتي بكل وضوح وتجرد بأن هذا الملف بالدرجة الأولى تحت عين سموه، وفي الدرجة الثانية وجه سموه كلامه إلى بعض الحسابات التي تريد أن تثير الفتن وتطرق سموه إلى عملية التحقيق من هذه التسريبات واتباع الخطوات القانونية والدستورية التي يفترض أن تذهب لها هذه الأطراف.

وتساءل «لمصلحة من يحصل ذلك خلال 4 أيام تلت يوم الاستجواب ومن المستفيد؟ وما الذي يريده منكم؟ فهل يريد منكم أن تتبعوه أو تصفقوا له أو تقتنعوا بقراراته؟».

وجدد التأكيد على مخاطبة المنصفين بأنه لا يمكن أن يتخذ أبدا موقفا بعيدا عن منطق وقناعة وسلوك سياسي محترم وأخلاق سياسية وبرلمانية وأعراف.

واختتم البابطين تصريحه قائلا « أوجه كلامي لمن يريد الإنصاف ووضع النقاط على الحروف وتسمية الأمور بمسمياتها بعيدا عن حسابات البعض التي يريدون إدخالنا بها حتى نكون أدوات في مشهد، فلم نعتد طوال الأربع سنوات أن نكون أدوات».

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar